

Document: EB 2021/132/INF.10
Date: 27 April 2021
Distribution: Public
Original: English

A



IFAD

الاستثمار في السكان الريفيين

البيان الختامي

لرئيس الصندوق جيلبير أنغبو

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 19-21 أبريل/نيسان 2021

للعلم

البيان الختامي

السادة المندوبون والزملاء،

نحن نقرب من نهاية هذه الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

وأود أن أشكركم على التوجيهات التي قدمتموها أنتم، أعضاءنا، بشأن المسائل الاستراتيجية الرئيسية التي ستشكل مستقبل الصندوق.

وأعرب عن تقديري البالغ لمستوى الالتزام والبراعة التي انتهجها المجلس التنفيذي في مناقشتنا الاستراتيجية بشأن مستقبل الصندوق، ولا سيما فيما يتعلق بطموحه في تحقيق أقصى استفادة من تصنيفه الائتماني لتعبئة موارد غير المساعدة الإنمائية الرسمية.

وكما أشرت من حق، فإن جوهر المسألة يكمن في الطريقة التي يمكن أن يستخدم بها الصندوق تصنيفه الائتماني الناجح لجذب المزيد من التمويل من غير المساعدة الإنمائية الرسمية، وبالتالي توسيع نطاق التمويل المتاح لأفقر البلدان مع مراعاة طابعه العالمي. وبالتأكيد فإن المسألة لا تتعلق بأدوات محددة. وهي تتطرق أيضا إلى مكانة الصندوق في الهيكلية المالية العالمية. ولمضاعفة أثر الصندوق بفعالية بحلول عام 2030 والوفاء بمهمته، فإنه يتعين عليه أن يبذل مزيدا من الجهد وأن يساهم في ملء فجوة التمويل من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 1 و2. ويتطلب ذلك زيادة مواردنا الأساسية والمقترضة على حد سواء. وهذه ليست مناقشات سهلة، وأنا أقدر الاهتمام الدقيق الذي يوليه أعضاءنا لهذه المسألة.

وكخطوة تالية مباشرة، سترد الإدارة كتابة على النقاط المحددة التي أثيرتموها يوم الاثنين الماضي. وفي معتكف المجلس التنفيذي الذي سينعقد في شهر مايو/أيار، سنناقش ونتفق على طريقة المضي قدما. وفي غضون ذلك، أود أن أحثكم على مواصلة التفكير في أفضل السبل التي يمكن بها للصندوق أن يزيد مساهمته في تحقيق الهدف المشترك ويرفع مستوى هذه المساهمة إلى أقصى حد: وهو التخلص من الفقر المدقع والحفاظ في الوقت نفسه على الطبيعة الأم.

وستيسر سياسة التقييم المعدلة للصندوق التي وافقتم عليها إقامة علاقات عمل أوثق بين مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة وتحسن وظيفة التقييم الشاملة في الصندوق. وستتطلع لجنة التقييم باستعراض الملحق على النحو الواجب بدعم من الإدارة وسيقدم للنظر فيه في دورة مقبلة للمجلس التنفيذي ليُشكل جزءا لا يتجزأ من السياسة. وسيكتمل أيضا اعتماد الاختصاصات المعدلة والنظام الداخلي جهودنا الرامية إلى رؤية ووظيفة تقييم أقوى في الصندوق.

وأعرب أيضا عن تقديري للدعم الكبير والتوافق الواسع في الآراء على المبادئ الخمسة المنصوص عليها في آلية الحصول على الموارد المقترضة. وأعتقد أن هذا يضع أساسا متينا سيساعد بالتأكيد على وضع سياسة التخرج.

وفيما يتعلق بموضوع التنوع، استمعت الإدارة إلى النداءات الواضحة عبر القوائم لإبقاء هذه المسألة كأولوية. وبحلول سبتمبر/أيلول، نتوقع أن يكون لدينا إطار عمل شامل وبيان التزام رفيع المستوى. وسوف نسترشد بهما في عمليات الإبلاغ السنوية عن التنوع في دوراتنا التي تُعقد في أبريل/نيسان.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أكرر الالتزامات غير القابلة للتفاوض التي سنتعهد بها في خلق ثقافة مكان عمل قوية:

– أولا، إن هدفنا في أن تمثل النساء ما نسبته 40 في المائة من الموظفين في الرتبة ف-5 وما فوقها يمثل أولوية مطلقة طوال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ابتداء من هذا العام؛

- ثانياً، سنتنظر الإدارة في جميع التدابير الممكنة بحيث تُعرض على الموظفين دائماً خيارات للبقاء في الصندوق عندما تصبح وظائفهم زائدة عن الحاجة بسبب الدمج خلال عملية الإصلاح؛
- جعل برنامج إنهاء الخدمة اختيارياً؛
- حملات التوظيف المستهدفة.

واسمحوا لي أن أؤكد لكم - أن الإدارة ستتعامل مع هذه الأرقام كنقطة انطلاق. وهدفنا هو الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك.

كما أنني أعول على دعمكم لمواصلة تعزيز القدرة التنافسية للصندوق مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى حتى تتمكن من جذب أصحاب المؤهلات الأعلى أداءً والاحتفاظ بهم.

وأود أن أشكركم على دعمكم لسياسة المنح العادية والموافقة عليها. وكما ناقشنا في مختلف العمليات المؤدية إلى دورة المجلس، فإننا نضمن أن يؤدي استخدام المنح إلى تعزيز عمل الصندوق وأثره بما في ذلك في مجال تغير المناخ. ووفقاً لما جرى الاتفاق عليه، فإننا سنبقى المجلس على علم من خلال تقرير مرحلي سنوي مخصص بشأن تنفيذ هذه السياسة، جنباً إلى جنب مع إطار النتائج الخاص بها، في جلسة أبريل/نيسان من العام المقبل.

كما يسعدني أن التحديث بشأن مشاركة الصندوق في إصلاح الأمم المتحدة أتاح فرصة لتسليط الضوء على القيمة المضافة للصندوق على أرض الواقع. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة، لأن تنفيذ نموذج عمل الصندوق سيؤدي إلى زيادة المشاركة في الحالات المتأثرة بالنزاع.

وفيما يتعلق بالمضي قدماً في مشروع تنمية سبل العيش الريفية في اليمن، فإنني أشكركم على تشجيعكم على المضي قدماً في هذه الظروف الصعبة والوفاء بالتزامنا بدعم شعب اليمن. وبهذا، نكتسب المزيد من الخبرة في العمل في الحالات الهشة والمتأثرة بالنزاع كجزء من تعزيز تركيز الصندوق على معالجة محركات الهشاشة، على النحو الذي اتفقنا عليه في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

الخاتمة

قبل أن نرفع الجلسة، أشكركم مرة أخرى على تعهداتكم للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وأود أن أحث الدول الأعضاء التي لم تقدم تعهدات على أن تقوم بذلك من أجل مساعدتنا على إنهاء عملية التخطيط وتحديد برنامج القروض والمنح في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

وأخيراً، أود أن أودع السيد Ben Powell، مدير وأمين الخزانة في شعبة خدمات الخزانة وأن أعرب عن تقديري له. واسمحوا لي أن أقر بالعمل الذي قام به موظفو الصندوق قبل وأثناء دورة المجلس هذه وأن أعرب عن تقديري له. وهناك الكثير من العمل الذي يجري خلف الكواليس لجعل هذه الاجتماعات الافتراضية تسير بسلاسة.

ودمتم بخير وصحة.

شكراً لكم.